الأمانة العامة

قطاع فلسطين
والأراضي العربية المحتلة

تقريـــر وتوصيـــات

الدورة (99)

لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

2018/1/24-22

الأمانة العامة
قطاع فلسطين
والأراضي العربية المحتلة

مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في
الدول العربية المضيفة
الدورة (99)
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
22- 2018/1/24

التقرير والتوصيات

أ- الافتتاح وكلمات الوفود:

عقدت في القاهرة الدورة (التاسعة والتسعين) لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة للاجئين في الفترة **22-2018/1/24**، بمشاركة وفود: المملكة الأردنية الهاشمية – دولة فلسطين – جمهورية مصر العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – منظمة التعاون الإسلامي – المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية " قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة".

افتتح السيد السفير/ بهاء دسوقي – مدير إدارة فلسطين، رئيس وفد جمهورية مصر العربية، الدورة مستهلاً كلمته بالترحيب بالسادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في هذا الاجتماع الهام، واشار إلى التحديات العسيرة أمام القضية الفلسطينية وابرزها الإجراءات الأمريكية الأخيرة والتي تمثلت في إعلان الرئيس الأمريكي "ترامب" قراراه بنقل السفارة الأمريكية من تل ابيب إلى القدس واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل في مطلع الشهر الماضي، مما كان دافعاً إضافياً لتكثيف الحكومة الإسرائيلية ممارساتها وسياساتها الاستيطانية والتوسعية على حساب الأراضي الفلسطينية ومحاولاتها لتغيير الطابع الديمغرافي والتاريخي لمدينة القدس خلافاً لكافة القرارات الدولية ذات الصلة وايضاً الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. كما اشار إلى التحديات أمام ملف اللاجئين الفلسطينيين عامة، ووكالة الاونروا خاصة، مؤكداً على ضرورة دعم الوكالة وتأمين سبل ومصادر تمويل مبتكرة لضمان قدرتها على خدمة اللاجئين والإبقاء على حق العودة حياً والتصدي لكافة محاولات تصفية الوكالة، والتأكيد على الموقف العربي الرافض لتوطين الأشقاء

الفلسطينيين. وأكد على أن القضية الفلسطينية لطالما احتلت أولوية هامة في السياسة الخارجية المصرية والشعب المصري وأن مصر لن تتوانى عن مساعدة أشقائها الفلسطينيين لتحقيق إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، مشيراً إلى مؤتمر نصرة القدس الذي استضافته مصر مؤخراً لما للمدينة من طابع مقدس ودينى للمسلمين والمسيحيين ولكافة أتباع الأديان السماوية، ولكون مسالة القدس هي إحدى مسائل الوضع النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التي لا يجب التنصل عن إيجاد حلول عادلة بشأنها يضمن حقوق الشعب الفلسطيني في المدينة، مؤكداً على أن سياسة فرض الأمر الواقع واللجوء إلى القوة المفرطة أثبتت فشلها على مدار التاريخ في تحقيق الأمن وفي ضوء كافة التحديات أمام القضية الفلسطينية دعى كافة الفصائل الفلسطينية إلى تغليب المصلحة الوطنية العليا وإنهاء كافة الخلافات لإيمان مصر بضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني لإعادة وحدة الصف الفلسطيني .

وفي نهاية كلمته تنازل عن رئاسة الدورة إلى السيد رئيس وفد دولة فلسطين **الدكتور/ زكريا الأغا رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية**، وقد افتتح كلمته بتوجيه تحيته للأمة العربية والشقيقة الكبرى مصر لما تبذله من جهود لمساعدة الشعب الفلسطيني في تحقيق تطلعاته وأمانيه الوطنية، ولرعايتها المصالحة الفلسطينية وجهودها الكبيرة لضمان إنجاحها وإنهاء الانقسام.

واستعرض الدور الإسرائيلي في تدمير الوضع الاقتصادي في قطاع غزة من خلال فرض الحصار وثلاثة حروب متتاليه مما أدى الى خنقه اقتصاديا وارتفاع معدلات البطالة التي تمثل أعلى نسبة في العالم، مما تسبب في زيادة معدلات الفقر الى جانب انعدام الأمن الغذائي، وأن م.ت.ف بمجلسها المركزي الذي عقد الشهر الجاري جددت تمسكها باتفاق المصالحة واليات وتفاهمات تنفيذه وأخرها اتفاق القاهرة 2017، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها في القطاع وفقاً للقانون الأساسي المعدل، والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية تعزيزاً للشراكة السياسية ووحدة النظام السياسي الفلسطيني.

وثمن الدور الرئيسي لوكالة الغوث الدولية على الجهود التي تقوم بها من أجل توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين، مؤكدا الحرص على استمرارية عملها ودعمها والتعاون والتنسيق معها وفقا لإلتزامها بقرار تفويضها رقم 302 لسنة 1949 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك لحين إيجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقاً للقرارات الدولية وعلى رأسها القرار 194، مشيرا الى حالة القلق التي تسود أوساط اللاجئين ومخيماتهم بسبب تراكم العجز في موازنة الأونروا الناجم عن عدم التزام المانحين بتعهداتهم المالية وما يترتب على ذلك

من تقليص على الخدمات التي تقدمها هذه المنظمة الدولية للاجئين الفلسطينيين، وانتقد قرار الأونروا على إحالة 164 معلما من حملة الدبلوم في الضفة الغربية إلى التقاعد دون تعيين آخرين بدلا عنهم، مما يبرر القلق من أن هذه الخطوة تأتي في إطار التقليصات على الخدمات، مما يتطلب مواصلة العمل على إيجاد حل جذري للعجز المالي بتوفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به بدلاً من التبرعات غير المضمونة، مكررا مطالبته للمجتمع الدولي وجميع الأخوة العرب بالعمل على إنقاذ موازنة الأونروا من العجز المزمن، وأهمية الإلتزام بتغطية النسبة 7.8% من ميزانيتها وسرعة تنفيذ هذا القرار من أجل إنقاذها من الأزمة الخانقة التي تواجهها، خاصة في ظل حملة حكومة الإحتلال الإسرائيلي التي تطالب بنقل صلاحياتها الى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وللتعويض عن تقليص الإدارة الأمريكية الى حد كبير لمساهمتها في موازنة الأونروا.

وأشار الى تصاعد المظاهر العسكرية الإسرائيلية التي أدت الى سقوط العشرات من الشهداء منذ اعلان ترامب، بالإضافة الى الحواجز ونقاط التفتيش، وارتفاع وتيرة تقطيع أوصال الضفة الغربية ومصادرة الأراضي وتوسيع عمليات الإستيطان حيث أعلنت حكومة الإحتلال عن خطط استيطانية غير مسبوقة، مما يتطلب تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار مجلس الأمن رقم (2334) الصادر في الثالث والعشرين من ديسمبر 2016، مشيرا الى أن الدافع لإمعان حكومة الإحتلال الإسرائيلي في التمرد على الشرعية الدولية هو الإنحياز الأمريكي السافر وتجاهلها للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي لا تجيز التصرف بالأراضي المحتلة، وإن إقدام الإدارة الأمريكية على اعتبار مدينة القدس المحتلة عاصمة لدولة الإحتلال ونقل سفارتها اليها، يعني أنها قد فقدت أهليتها كوسيط وراعٍ لعملية السلام، وإغلاق الباب كليا أمام المسار التفاوضي ونهاية حل الدولتين، وهذا الموقف الأمريكي غير مقبول لدى المجتمع الدولي لإنه يمثل خرقًا فاضحًا لمبادئ الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني ولكافة القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية منذ نشأتها، وخاصة قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية بشأن مدينة القدس.

وأوضح أن الرد على الإجراءات الإسرائيلية والقرار الأمريكي، يتطلب دعم قرارات المجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في الخامس عشر من كانون الثاني الجاري، والذي كلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام 1967 وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان، وتجديد المجلس قراره بوقف التنسيق الأمني، وبالانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها اتفاق باريس الاقتصادي والعمل على الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة، الى جانب استمرار العمل على تعزيز مكانة دولة فلسطين في المحافل الدولية، وتفعيل طلب العضوية

الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وتقديم الإحالة حول مختلف القضايا كالاستيطان والأسرى والعدوان على قطاع غزة للمحكمة الجنائية الدولية، ومواصلة الانضمام للمؤسسات والمنظمات الدولية.

وعلى الصعيدين العربي والإسلامي، طالب بتفعيل قرار قمة عمّان لسنة 1980 الذي يلزم الدول العربية بقطع جميع علاقاتها مع أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتنقل سفارتها إليها والذي أعيد تأكيده في عدد آخر من القمم العربية مع الطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي القيام بالمثل، والتمسك بمبادرة السلام العربية، ورفض أي محاولات لتغييرها أو تحريفها، والاحتفاظ بأولوياتها، وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين دولة فلسطين وبعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967 من ممارسة استقلالها وسيادتها وحل قضية اللاجئين استناداً للقرار الدولي 194 وباقي قضايا الوضع النهائي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بسقف زمني محدد.

وأشار الى أن على الأمم المتحدة إعادة الإعتبار للشرعية الدولية والقانون الدولي بتنفيذ إعلانها عدم شرعية القرارات الأمريكية المنحازة وتأكيدها على قراراتها السابقة المتعلقة بالقدس والإستيطان، وضرورة إعترافها بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة.

ثم ألقى السيد الدكتور/ سعيد أبو علي، الامين العام المساعد – رئيس قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة، كلمة تضمنت الترحيب بالوفود المشاركة في أعمال الاجتماع وتقدير الأمانة العامة لما يبذلونه ودولهم من جهد لدعم الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، ونقل تحيات معالي الأمين العام السيد/ أحمد أبو الغيط وتمنياته للاجتماع كل نجاح وتوفيق.

وأكد فيها على أن القضية الفلسطينية تواجه مخاطر جسيمة وتصعيد خطير تمثل في قرار الرئيس الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها وهو ما يعكس انحياز الإدارة الأمريكية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي في تجاهل واضح لجميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والنيل من ثوابت القضية الفلسطينية بأنه لا سلام دون القدس عاصمة لدولة فلسطين .

وأشار إلى أن هذا القرار تلاه القرار الأخر بشأن تقليص تمويل الولايات المتحدة لموازنة الاونروا وما يمثله من تهديد خطير لاستمرار عمل الوكالة وما له من انعكاسات خطيرة على مجتمع اللاجئين وأمن واستقرار الدول العربية المضيفة والمنطقة بأسرها .

وأكد على أن لغة التهديد والابتزاز التي دأبت إدارة الرئيس الأمريكي على انتهاكها مع دولة فلسطين لن تزيد الفلسطينيين إلى إصراراً وتمسكاً بموقفهم وثوابتهم الوطنية والمضي قدماً في نضالهم لتحقيق دولتهم الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس

الشرقية.

ثم ألقى كل من المهندس ياسين ابو عواد رئيس دائرة الشؤون الفلسطينية بالمملكة الأردنية الهاشمية، والسيد عادل سلامة ممثل منظمة التعاون الإسلامي، والدكتور محمد الطناحي ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والسيد ربيع عبد العظيم ممثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، كلمات تناولت اخر تطورات القضية الفلسطينية خاصة القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، وأعربوا عن دعمهم الكامل لنضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

ب – جدول الأعمال:

بعد افتتاح الدورة وإلقاء رؤساء الوفود كلمتهم أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال الذي أعدته الأمانة العامة – إدارة شؤون فلسطين في قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

ج – تقارير ومناقشات الوفود:

عرضت الأمانة العامة (إدارة شؤون فلسطين في قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة)، تقريرها المتضمن أنشطة وجهود القطاع في متابعة وتنفيذ توصيات المؤتمر في دورته السابقة (98) بعد أن تم إقرارها من قبل الدورة (148) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورة سبتمبر 2017.

كما تم استعراض الوفود المشاركة لأهم المحاور التي تضمنتها تقاريرها وأبرزها مستجدات وتطورات القضية الفلسطينية **بما فيها القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها**، والتي أكدت على **رفض القرار الأمريكي وأهمية** التصدي لتهويد مدينة القدس المحتلة والعدوان على مقدساتها وأهلها والتصدي أيضاً لمواصلة الاستيطان وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها الانتهاكات ضد حقوق الأسرى في سجون الاحتلال التي كفلتها كافة القوانين والمعاهدات وقرارات الشرعية الدولية، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها قضية أمن قومي مؤكدة على ضرورة حمايتهم، كما أكدت جميع هذه التقارير والمداخلات أهمية الحفاظ على الأونروا وتأكيد ولايتها ومسؤوليتها وفق قرار الجمعية العامة لإنشائها رقم (302) لعام 1949، والسعي لدى المجتمع الدولي المانح لاستمرار تمويلها لضمان استقرار المنطقة حتى يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار 194 لعام 1948 وما نصت عليه مبادرة

السلام العربية.

(قائمة التقارير والكلمات مرفقة)

وشهدت جلسات المؤتمر مداخلات ومناقشات فاعلة وبناءة من كافة الوفود المشاركة تناولت كافة بنود جدول الأعمال واتخذ المؤتمر توصيات هامة في كافة الموضوعات الواردة في هذه البنود والتي سيتم رفعها إلى الدورة العادية (149) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري – دورة مارس 2018.

د- التوصيات:

أولا: قضية القدس:

ناقشت الوفود المشاركة في تقاريرها **قرار الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها، وقرار الكنيست الإسرائيلي المعنون "قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل" والذي يحول دون إجراء اي استفتاء للرأي العام الإسرائيلي لتقسيم القدس ويشترط موافقة 80 عضو كنيست على أي قرار للانسحاب من الشطر الشرقي للقدس المحتلة ويدعو لاستمرار القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وكذلك شروع سلطات الاحتلال الإسرائيلي في بناء 300 ألف وحدة استيطانية في مدينة القدس المحتلة**، وتصعيد إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) بشكل غير مسبوق انتهاكاتها لمدينة القدس المحتلة لأهلها وأرضها ومقدساتها لتجسيد التهويد على أرض الواقع، ومحاولاتها تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً، والاقتحامات اليومية للمتطرفين من الساسة والحاخامات والمستوطنين لساحاته ومواصلة انتهاك حرمته، واستمرارها في الحفريات والأنفاق أسفله وحوله، وإغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين وإخلائه ومصادرة مفاتيحه والعبث بمحتوياته ومنع إقامة الصلوات ورفع الآذان فيه وتركيب بوابات الكترونية وكاميرات مراقبة للتحكم في دخول المصلين إليه بهدف تغيير الوضع القائم، كما ناقش المجتمعون مشروع القرار الذي تتم مناقشته في الكنيست الإسرائيلي والذي يحول دون إجراء اي استفتاء للرأي العام الإسرائيلي لتقسيم القدس ويشترط موافقة 80 عضو كنيست على أي قرار للانسحاب من الشطر الشرقي للقدس المحتلة ويدعو لاستمرار القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، كما رحب المجتمعون بقرار لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو الصادر في 2017/7/4 والذي أكد على عدم شرعية الاجراءات والانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) بالقدس الشرقية المحتلة واعتبارها باطلة ومنعدمة الأثر القانوني وفقاً للقانون الدولي، واستنكر المجتمعون التهجير القسري لأهل المدينة من المقدسيين وسن قوانين عنصرية لتهويد المدينة واتخاذ خطوات تهويدية متسارعة لتنفيذ ما يسمى الخطة الهيكلية التنظيمية للقدس 2000–2020، التي تنتهك كافة القوانين والقرارات الدولية واتفاقية جنيف لعام 1949 ذات العلاقة، كما أدان المؤتمر تسارع وتيرة الاستيطان في البلدة القديمة وفي كافة أرجاء مدينة القدس ومحيطها لفرض أمر واقع استيطاني على الأرض، وذلك تنفيذاً لما يسمى "توحيد المدينة" لعزلها جغرافياً عن محيطها الفلسطيني ومحاصرتها بجدار الفصل العنصري بما يسمى "غلاف القدس" والمصادقة على قرارات عنصرية تمس بالمواطنة الفلسطينية في القدس وتهدد وجودها بما يؤدي إلى اكتمال تهويد المدينة المحتلة.

وإذ يؤكد المؤتمر مجدداً على:

– التمسك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كامل الأراضي

الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وعاصمتها القدس، وعلى عروبة مدينة القدس، وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى ضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها الجغرافية والديمغرافية، وإدانة ورفض كافة البرامج والخطط الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى تكريس إعلانها عاصمة لدولة إسرائيل، ودعوة المجتمع الدولي إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بأن القدس هي أرض محتلة وأي إجراءات بها هي لاغية وباطلة ولا يعتد بها.

- **رفض وإدانة قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها .**

يوصي بما يلي:

1- توجيه التحية والتقدير لأهل مدينة القدس المحتلة على تصديهم الباسل **لقرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها** وللهجمة الإسرائيلية التهويدية الشرسة على مدينتهم ومقدساتهم وصمودهم في مدينتهم المحتلة وسقوط العديد من الشهداء خلال مواجهاتهم مع قوات الاحتلال والمتطرفين لحماية مدينتهم ومقدساتهم الإسلامية والمسيحية.

2- رفض وإدانة كافة محاولات اسرائيل فرض سيطرتها على القدس المحتلة ومقدساتها ومحاولة بسط السيادة على المسجد الاقصى المبارك بما يمس وصاية المملكة الاردنية الهاشمية عليه وعلى الاماكن المقدسة فيها، ورفض كل الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال لتغيير واقع الحرم القدسي الشريف من الاغلاق أمام المصلين **ومنع استمرار أعمال الصيانة فيه**، ومنع الآذان ووضع البوابات الالكترونية وكاميرات المراقبة بهدف تغيير الواقع القانوني والتاريخي القائم فيه، ودعم الجهود الأردنية والفلسطينية والعربية التي من شأنها الحفاظ على واقعه القانوني والتاريخي ومطالبة المجتمع الدولي إلزام سلطات الاحتلال **بالحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي فيه**، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .

3- الإدانة الشديدة لأي اجتماع أو نشاط يعقد في مدينة القدس المحتلة ينتهك قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالمدينة باعتبارها أرضاً فلسطينية محتلة.

4- إدانة القوانين العنصرية الإسرائيلية الهادفة لتمزيق شمل العائلات المقدسية، وطرد المقدسيين من مدينتهم (القدس المحتلة)، واستيلاء إسرائيل على العقارات المقدسية في البلدة القديمة ومواصلتها إجراءات تهجيرهم وهدم منازلهم، واستمرار التصدي لأي محاولات إسرائيلية للاستيلاء على هذه الممتلكات والطلب من المؤسسات ذات الصلة بتحمل مسئولياتها لوقف هذه الانتهاكات باعتبارها تطهيراً عرقياً

يحرمه القانون الدولي.

5- دعوة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن الدولي المسؤول عن الأمن والسلم الدوليين لتحمل المسؤولية في الحفاظ على المسجد الأقصى وحمايته من التهديدات الإسرائيلية، وحماية كافة المقدسات والأوقاف الإسلامية والمسيحية.

6- إدانة "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) محاولاتها تزوير تاريخ القدس والسطو على معالمها التاريخية من خلال إقامة حدائق توراتية وزراعة قبور وهمية يهودية وبناء كنس على أنقاض مباني الأوقاف الإسلامية في محيط الحرم القدسي الشريف وإزالة المقبرة الإسلامية (مأمن الله) وإقامة متحف التسامح على أنقاضها ودعوة منظمات اليونسكو والأليكسو والاسيسكو توحيد الجهود للتصدي للمخططات الإسرائيلية لتهويد أسماء المواقع الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة وتسجيلها كمواقع إسرائيلية.

7- استمرار دعوة العواصم العربية **والإسلامية** الموقعة على اتفاقيات التوأمة مع مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية تفعيل هذه الاتفاقيات ودعوة العواصم والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للتوأمة مع مدينة القدس المحتلة ومؤسساتها ذات الاختصاص، وذلك لضمان تقديم الدعم والمساعدة والمساندة لمدينة القدس وأهلها ومؤسساتها.

8- التأكيد على دعوة جميع منظمات المجتمع المدني تحمل مسئولياتها للتصدي لمخططات تهويد ومصادرة الأراضي وهدم البيوت ومصادرة الهويات للمقدسيين ودعم صمود المدينة وأهلها.

9- التأكيد على أهمية دور مجالس سفراء الدول العربية والإسلامية في أماكن تواجدها لخدمة قضية القدس **وإيضاح الواقع القانوني للمدينة المقدسة وتعارض قرار الرئيس الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها مع قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة**، ودعوة هذه المجالس لتكثيف نشاطها وجهودها في منظمة اليونسكو والأمم المتحدة لدعم جهود المحافظة على مدينة القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

10- إدانة استمرار اسرائيل اغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة ودعوة المجتمع الدولي دعم ومساندة جهود دولة فلسطين لاعادة فتح هذه المؤسسات.

11- دعوة الدول العربية لتفعيل قرارات القمم العربية وخاصة القرار رقم 677 الصادر عن قمة عمان بتاريخ 2017/3/29، لدعم صمود مدينة القدس وأهلها في مواجهة

الإجـراءات الإسـرائيلية التهويديـة، والوفـاء بالتزاماتهـا الماليـة مـن خـلال الصـناديق والآليـات المعتمـدة، **وأهميـة ذلـك خاصـة بعـد الممارسـات الإسـرائيلية المتزايـدة فـي ظل القرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل .**

ثانيـًا : جدار الفصل العنـصري:

نـاقش المـؤتمر مواصـلة سـلطات الاحـتلال الإسـرائيلية تواصـل بنـاء جـدار الفصـل العنصـري فـي عمـق أراضـي الضـفة الغربيـة المحتلـة بـالرغم مـن مـرور عـدة سـنوات علـى صـدور الـرأي الاستشـاري لمحكمـة العـدل الدوليـة وقـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بعـدم شـرعية الجـدار، وضـرورة إزالتـه مـن الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة بمـا فيهـا القـدس الشـرقية باعتبارهـا جـزءاً مـن الأراضـي العربيـة المحتلـة، الـذي حـول المـدن والقـرى الفلسـطينية إلـى جيـوب معزولـة عـن بعضـها الـبعض ممـا عرقـل التواصـل بـين الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، ومـس بشـكل مباشـر الحيـاة اليوميـة للشـعب الفلسـطيني، وكـذلك مواصـلة إسـرائيل نهـب الأحـواض المائيـة الفلسـطينية مسـتمرة فـي تحـديها ومخالفتهـا لقـوانين وقرارات الشرعية الدولية.

وفـي ضـوء ذلـك يسـتمر المـؤتمر فـي توجيـه كـل التحيـة والتقـدير والاعتـزاز لأهـالي القـرى الفلسـطينية والمتضـامنين معهـم مـن أطـراف ومؤسسـات محليـة ودوليـة فـي مقـاومتهم لجـدار الفصـل العنصـري، والاعتصـام السـلمي الأسـبوعي لهـم، والـذي أدى إلـى نتـائج إيجابيـة وإدانـة العـدوان الوحشـي الإسـرائيلي علـى المعتصـمين ضـد هـذا الجـدار العنصـري، والـذي يـؤدي إلـى اسـتمرار سـقوط الشـهداء والجرحـى مـنهم جـراء هـذا العـدوان، ودعـوة المنظمـات الدوليـة التـدخل الفـوري لإجبـار إسـرائيل علـى وقـف هـذا العـدوان الوحشـي علـى الفلسطينيين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد المؤتمر علـى:

1- اسـتمرار دعـوة الـدول العربيـة والمنظمـات العربيـة والإسـلامية والدوليـة إلـى حشـد التأييـد الـلازم لتنفيـذ مـا ورد فـي الـرأي الاستشـاري الصـادر عـن محكمـة العـدل الدوليـة وقـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بشـأن جـدار الفصـل العنصـري وضـرورة وقـف بنائـه وإزالتـه وتسـجيل الأضـرار الناجمـة عنـه والطلـب مـن الـدول كافـة عـدم تقـديم أي مسـاعدة أو تعـاون فـي بنائـه، وتكثيـف الحمـلات الإعلاميـة عبـر الفضـائيات العربيـة، خاصـة الموجهـة باللغـة الإنجليزيـة حـول أخطـار الجـدار وأهدافـه السياسـية الراميـة لفرض حدود جديدة لإسرائيل من طرف واحد.

2- التأكيـد علـى دعـوة الـدول العربيـة للاسـتمرار فـي تقـديم الـدعم لمكتـب سـجل الأمـم المتحـدة لتسـجيل الأضـرار الناشـئة عـن تشـييد الجـدار فـي الاراضـي الفلسـطينية

المحتلة حتى يتمكن من انجاز مهامه .

3- دعـوة المجتمـع الـدولي تحمـل مسـؤولياته فـي التصـدي لأي عمليـة تهجيـر إسـرائيلية جديـدة لأبنـاء الشـعب الفلسـطيني تفرضـها الضـغوط المعيشـية القاسـية التـي يعـاني منهـا اللاجئـون وغيـر اللاجئـين فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، نتيجـة اسـتمرار إقامتها جدار الفصل العنصري وممارساتها العدوانية الأخرى.

4- دعـوة وكالـة الغـوث الدوليـة (الأونـروا) والمنظمـات الدوليـة ذات العلاقـة وفـي مقـدمتها مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق المسـاعدات الإنسـانية فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة (أوتشـا) إلـى الاسـتمرار فـي التعريـف بأخطـار إقامـة هـذا الجـدار علـى اللاجئـين الفلسـطينيين، الـذي يحـرمهم مـن الوصـول إلـى منشـآت الوكالـة وخـدماتها التعليميـة والصحية والاجتماعية.

5- مواصـلة عمـل لجنـة البـرامج التعليميـة الموجهـة إلـى الطلبـة العـرب فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة فـي إعـداد المـواد الإعلاميـة حـول الجـدار بالتعـاون مـع دولـة فلسـطين والـدول العربيـة المضـيفة، واسـتمرار اعتبـار يـوم 7/9 مـن كـل عـام وهـو تـاريخ صـدور الـرأي الاستشـاري لمحكمـة العـدل الدوليـة حـول الجـدار مناسـبة لعـرض تلـك المـواد الإعلامية.

ثالثًا : الاستيطان والهجرة:

استعرض المؤتمر **تصـعيد سـلطات الاحـتلال الإسـرائيلي لـوتيرة الاسـتيطان بعـد قـرار الـرئيس الأمريكـي بـالاعتراف بالقـدس عاصـمة لإسـرائيل** ومواصـلة مصـادرة الأراضـي وتجريـف الزراعيـة منهـا فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة وهـدم المنـازل وتهجيـر المـواطنين الفلسـطينيين، لصـالح توسـيع مسـتوطناتها بمـا فيهـا القـدس المحتلـة وذلـك لتغييـر الأوضـاع جغرافيًـا وديمغرافيًـا علـى الأرض وفـرض سياسـة الأمـر الواقـع ومحـاولات شـرعنة البـؤر الاسـتيطانية واعتبـار ذلـك بـاطلاً ولا يعتـد بـه وفقـاً لقـرارات الشـرعية الدوليـة وخاصـة قـرار مجلـس الأمـن رقـم 2334 بتـاريخ 2016/12/23، واسـتعرض تصـاعد العـدوان اليـومي للمسـتوطنين علـى المـواطنين الفلسـطينيين وممتلكـاتهم وحـرق المسـاجد تحـت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وأكد المؤتمر على ما يلي:

1- رفـض سياسـة الاسـتيطان الإسـرائيلية فـي الأراضـي الفلسـطينية والعربيـة المحتلـة بمـا فيهـا القـدس الشـرقية والتـي تمثـل انتهاكًـا للقـانون الـدولي وقـرارات الأمـم المتحـدة واتفاقيـة جنيـف الرابعـة، ومـا أكـده الـرأي الاستشـاري لمحكمـة العـدل الدوليـة فـي 9 يوليـه 2004 بعـدم قانونيـة الاسـتيطان والتأكيـد علـى ضـرورة التصـدي لمحـاولات

الحكومة الإسرائيلية تنفيذ خطة الانطواء الخاصة بتجميع المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية المحتلة وضمها إلى "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال)، والتحذير من خطورة الهجمة الاستيطانية الشرسة التي تتعرض لها الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يهدد عملية السلام ويقوض حل الدولتين ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية .

2- مطالبة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن بذل جهوده لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ورقم 497 لعام 1981 اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لشرعنة الاستيطان باطلة ولا يعتد بها وكذلك القرار رقم 2334 لعام 2016 ومطالبة سكرتير عام الأمم المتحدة متابعة تنفيذ هذا القرار، ومطالبة الدول والمؤسسات التي تقدم دعما للاستيطان العمل على وقف هذا الدعم باعتباره خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والتي تقوض عملية السلام.

3- إدانة الممارسات الاجرامية للمستوطنين ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة وخاصةً منظمة (تدفيع الثمن الإرهابية) والتي تقوم بمهاجمة القرى العربية، وتقوم بتعذيب وحرق الأطفال والعائلات الفلسطينية كما حدث مع عائلة الدوابشة والطفل أبو خضير وغيرهم، ودعوة المجتمع الدولي اعتبارها منظمة ارهابية والتعامل معها على هذا الاساس.

4- رفض أية محاولة من أي طرف أو جهة لاعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة أمرًا واقعًا في انتهاك صريح وواضح للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي هذا المجال يؤكد المؤتمر على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وحتى خطوط الرابع من حزيران 1967.

5- يثمن المجتمعون موقف الدول التي تحظر منتجات المستوطنات والجهات الدولية التي ترفض التعامل مع المؤسسات المقامة في المستوطنات الإسرائيلية خاصة الأندية الرياضية والجامعات، ودعوة باقي الحكومات والمنظمات الدولية لعدم التعامل مع المؤسسات التي تقام في المستوطنات .

6- إدانة مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي هدم القرى العربية في الجليل والنقب والخليل وفي قرى القدس المحتلة وغيرها من القرى الفلسطينية المستهدفة بعمليات

تطهير وتدمير وترحيل قسري لأهلها ومطالبة المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات القانونية الدولية اللازمة لمعاقبة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإلزامها بوقف هذه الانتهاكات المتواصلة.

7- إدانة الوجود الاستيطاني الإسرائيلي وتكثيف ذلك الاستيطان في الجولان السوري المحتل، والتأكيد على عروبة الجولان كجزء لا يتجزأ من الأراضي السورية.

8- رفض السياسات الإسرائيلية في مجال الهجرة لمخالفتها للشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وتحذير الدول التي تسهل هجرة اليهود من خطورة الهجرة اليهودية على السلام والاستقرار في المنطقة وعلى علاقتها ومصالحها مع الدول العربية، والعمل على إبراز مدى عدوانية المواقف الإسرائيلية في هذا الخصوص.

9- إدانة الممارسات الإسرائيلية في استخدام الأراضي الفلسطينية المحتلة للتخلص من نفاياتها الصلبة والنفايات الخطرة والسامة والمواد المشعة الناتجة عن استخدام المستوطنات الإسرائيلية، لما يتركه ذلك من تأثيرات صحية وبيئية سلبية على أهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة المنظمة الدولية للبيئة والهيئة الدولية للطاقة الذرية للتحقيق في هذه المخالفات والعمل على تلافي آثارها الخطيرة على الشعب الفلسطيني.

10- إدانة المنظمات الأمريكية والأوروبية التي تقدم الدعم والتمويل للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني التحرك على الساحة الدولية لكشفها وملاحقتها قضائياً لانتهاكها القانوني الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بإدانة الاستيطان.

11- رفض وإدانة المخططات الإسرائيلية الرامية لفصل منطقة الأغوار عن الأراضي الفلسطينية واستمرار سيطرتها على هذه المنطقة لما في ذلك من أبعاد خطرة على تحقيق التسوية القائمة على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

رابعًا: متابعة تطورات الانتفاضة ودعمها:

واستعرض المؤتمر وقائع الهبة الجماهيرية الفلسطينية في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ومواصلة "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) عدوانها على أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتصعيدها ممارساتها العنصرية

ضدهم من عمليات قتل ميدانية للأطفال والشباب والفتيات، وخاصة الهبة الجماهيرية الأخيرة التي أعقبت **قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها** حيث وجه المؤتمر تحية اعتزاز إلى الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة ونضاله وتضحياته وصموده في وجه الممارسات الوحشية التي تقوم بها إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال)، ويدعو المجتمع الدولي إلى إرغام إسرائيل على سحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان إلى خطوط الرابع من حزيران 1967، والجزء المحتل من الأراضي اللبنانية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين طبقا لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية التي قامت على أساسها عملية السلام، وفي مقدمتها القرار 194 لعام 1948.

ويؤكد على ما يلي:

1- دعم الهبة الجماهيرية للشعب الفلسطيني في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ضد **قرار الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل** والعدوان الإسرائيلي وممارساته والتي استشهد فيها حتى الآن مئات الشهداء، والآلاف من الجرحى .

2- إدانة **قيام الكنيست الإسرائيلي بإصدار قانون يسمح لسلطات الاحتلال بإعدام الأسرى الفلسطينيين إضافة إلى قتل** الأطفال والشباب من كلا الجنسين، وممارسة الاعتقال والتعذيب بحقهم واصدار الأحكام المجحفة ضدهم، إضافة إلى سياسة هدم بيوت الشهداء واحتجاز جثامينهم وسرقة أعضائهم ومعاقبة ذويهم ودعوة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة (اليونسيف ومجلس حقوق الإنسان) والأمم المتحدة بالتدخل العاجل لوقف هذه الجرائم الإسرائيلية .

3- مطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

4- إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المياه الإقليمية لقطاع غزة واستهدافها للصيادين وسفنهم والمتضامنين معهم وتقليصها للمجال البحري لقطاع غزة من 20 ميل بحري وفقاً لما نصت عليه اتفاقيات أوسلو إلى 3 أميال بحرية، ومطالبة المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لرفع الحصار وفتح المعابر التجارية من وإلى قطاع غزة بشكل كامل، والسماح بإدخال مواد البناء اللازمة من المعابر التجارية لإعادة إعمار قطاع غزة إثر الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، وكذلك المواد الصناعية الخام وإعادة بناء المطار، وإنشاء ممر آمن بين قطاع غزة

والضفة الغربية.

5- يعرب المؤتمر عن قلقه البالغ بسبب بطء عملية إعادة الاعمار في قطاع غزة بعد التدمير الذي تسبب به العدوان الإسرائيلي على القطاع ويدعو الدول المانحة إلى الوفاء بما التزمت به من تعهدات مالية خلال مؤتمر الاعمار الذي عقد بالقاهرة في 2014/10/12.

6- **إدانة قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال المئات من الشباب الفلسطينيين و**دعوة الأمانة العامة ومجالس السفراء العرب وأجهزة الإعلام العربية إلى التحذير من خطورة الأوضاع المأساوية التي يعيشها المعتقلون والأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية في ظل ممارسات بشعة تتنافى مع كافة الشرائع والمواثيق الدولية والتي أدت إلى استشهاد البعض منهم.

7- توجيه تحيه اكبار إلى كافة الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الاسرائيلي وتحميل حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياتهم وادانة سياستها في تنفيذ الاعتقال الاداري للفلسطينيين ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية لممارسة الضغط على إسرائيل للإفراج عنهم.

8- دعوة البرلمان العربي واتحاد البرلمانات العربية **إلى الاستمرار في** التحرك على الساحة الاقليمية والدولية لفضح المخططات الاسرائيلية ضد ابناء الشعب الفلسطيني التي تنتهك كافة الشرائع والمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة.

9- دعوة الأمانة العامة لمتابعة مؤشرات التصويت على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي/الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة وكافة الهيئات الدولية، والاتصال بالدول التي تتخذ مواقف سلبية في هذا الشأن لشرح وجهة النظر العربية ومحاولة تغيير مواقفها.

خامساً : اللاجئون الفلسطينيون:

بحث المؤتمر موضوع اللاجئين الفلسطينيين من جوانبه المختلفة، وأكد على رفضه المطلق لأي حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بمعزل عن القرار 194 لسنة 1948 الذي يضمن حق العودة والتعويض لكل اللاجئين الفلسطينيين، وضرورة التصدي لمطالبة إسرائيل وبعض الأطراف الدولية تعريف إسرائيل بالدولة اليهودية، وأكد المؤتمر على ما يلي:

1- استمرار التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والتعويض كحق متلازم للاجئين الفلسطينيين، ورفض محاولات التوطين بكافة أشكاله،

والتحذير من عواقب بعض التصريحات والتحركات لبعض الأطراف الدولية الهادفة إلى إسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ودعوة الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى مواصلة وتكثيف جهودها على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة، لتأكيد هذا الحق وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 (1948)، ووفقًا لمبادرة السلام العربية وتأكيد مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار قضية اللاجئين الفلسطينيين.

2- التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية وحلها يعتبر أساساً لتحقيق السلام العادل والشامل، ورفض التعرض لها أو معالجتها من أية جهة كانت بشكل منفصل ومخالف للقرار رقم 194 لعام 1948 .

3- رفض مطالبة إسرائيل وبعض الأطراف الدولية تعريف إسرائيل "أنها دولة يهودية"، والتي تستهدف من وراء ذلك إلغاء حق العودة والتطهير العرقي العنصري ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 والتصدي لكل هذه المطالبات.

4- يعبر المؤتمر عن رفضه محاولات وطروحات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) لشمول اللاجئين الفلسطينيين تحت مظلتها خاصة وأن اللاجئين الفلسطينيين يرفضون هذا الموقف، والتمسك بولاية وكالة الغوث الدولية التي أنشأت بقرار الجمعية العامة رقم 302 لعام 1949 خاصة بهم.

5- مواصلة إدانة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى التدمير الوحشي لمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعوة المجتمع الدولي للتدخل الفوري، وبذل أقصى الجهود لمعالجة آثار الكارثة الإنسانية في هذه المناطق.

6- استمرار دعوة الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين تزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكل الدراسات والتقارير ذات العلاقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

7- يؤكد المؤتمر على ما ورد في بروتوكول الدار البيضاء الصادر بتاريخ 1965/9/11 الخاص بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية الشقيقة.

سادساً : نشاط وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وأوضاعها المالية:

بحث المؤتمر موضوع "نشاط الأونروا" من جوانبه المختلفة، وأكد على أهمية استمرار ولاية الأونروا وقيامها بالدور المنوط بها طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 عام 1949 والالتزام بمسؤوليتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين كعنوان للالتزام الدولي بقضيتهم حتى يتم حلها وفق قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار الدولي رقم 194 لعام 1948، وبحث المؤتمر النقص في موارد الأونروا المالية وخاصة العجز الدائم في موازنة الوكالة السنوية **الذي تفاقم**

بعد قرار الولايات المتحدة تقليص مساهماتها في ميزانية الوكالة حيث بحث المجتمعون كافة التحديات التي تواجه عمل وكالة الغوث الدولية، والسبل الكفيلة التي تساعد الوكالة في مواجهة هذه التحديات وأوصى بما يلي:

1- التأكيد على التفويض الممنوح للأونروا وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة رقم 302 لعام 1949) وعدم المساس به أو بولايتها ومسؤوليتها عن تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس وعدم تغيير أو نقل مسؤوليتها إلى أية جهة أخرى **خاصة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)**، والعمل على أن تبقى الأونروا ومرجعيتها القانونية الأمم المتحدة وكذلك التأكيد على ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم كافة خدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية والإغاثية لكل اللاجئين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها دون أن يترتب على ذلك أية التزامات مالية على اللاجئين وحتى يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا وشاملا وفق ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة 194.

2- دعوة وكالة الغوث إلى مواصلة تنفيذ استراتيجية حشد الموارد بما يضمن تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لتأمين احتياجات وكالة الغوث الدولية التمويلية لتقوم بواجباتها بما يضمن تقديم أفضل الخدمات الأساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين كما جاء في قرار إنشائها .

3- مطالبة وكالة الغوث الدولية إيجاد الوسائل الكفيلة لتوسيع قاعدة الدول المانحة وزيادة الأموال الملتزم بها بما يتوافق مع احتياجات الوكالة، ودعوة الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية، ووفق الاتفاقيات المحددة لذلك، الاستمرار في زيادة دعمها للوكالة، والطلب من الوكالة استمرار التأكيد على التزام الدول المانحة بالتبرع الأساسي للوكالة كعنوان لالتزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة والتعويض وفق قرار الأمم المتحدة 194 لعام 1948.

4- مطالبة وكالة الغوث الدولية إيضاح مفاهيم الحيادية وحدودها التي تطبقها على موظفيها بما يتفق مع الأنظمة الخاصة بهيئة الأمم المتحدة، وبما لا يسمح باستخدام هذه المفاهيم لمنع حرية التعبير المسؤول وذلك حفاظاً على أداء الوكالة لمهامها .

5- تعرب الدول العربية المضيفة عن قلقها البالغ من تراجع برنامج الطوارئ بسبب عدم التزام الدول المانحة، وتطالب وكالة الغوث بالعمل المستمر على جلب

التمويل اللازم لاستمرار عمل هذا البرنامج في مناطق عملياتها الخمس.

6- دعوة الأونروا تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وأولئك الذين نزحوا خارجها، وخاصة في لبنان، بتقديم الدعم اللازم لهم، ومناشدة المجتمع الدولي مساندة الأونروا في هذه المهمة من خلال مدها بالتمويل اللازم.

7- دعوة الدول المانحة للأونروا الايفاء بتعهداتها المالية لدعم تمويل خطة إعادة إعمار مخيم نهر البارد وذلك بالسرعة الممكنة نظراً لتردي اوضاع لاجئي المخيم المهجرين، والاستمرار في عمل برنامج الطوارئ الخاص بمهجري المخيم في مجالي السكن والصحة، ودعوة الدول العربية المعنية الايفاء بتعهداتها المالية طبقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر فيينا عام 2008.

8- الطلب من السيد الأمين العام التواصل مع الدول الأعضاء لضمان تسديد مساهمة الدول العربية لموازنة الوكالة الاعتيادية وفقاً للآلية التي يراها مناسبة وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دوراته المتعاقبة وآخرها القرار رقم 8165 بتاريخ 2017/9/12 الخاص بتسديد نسبة مساهمة الدول العربية البالغة 7.73% من موازنة الاونروا، **وتوجيه الشكر للدول العربية التي قامت بتسديد مساهماتها في موازنة الوكالة ودعوة الدول التي لم تسدد إلى سرعة سداد مساهماتها .**

9- مطالبة الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها تجاه موازنات الأونروا والتأكيد على عدم ربطها بالأزمات العالمية والإقليمية والتي تؤثر على تقديم الموارد الكافية لبرامج الأونروا للالتزام بميثاق عملها مع الأخذ بعين الاعتبار على أن عمل الأونروا التزام سياسي وقانوني من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة الحد من معاناة اللاجئين الفلسطينيين وتوفير احتياجاتهم الأساسية والإنسانية استناداً للتفويض الممنوح للوكالة إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لقضيتهم وتطبيق هذا الحل.

10- استمرار دعوة الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة تفعيل قنوات الاتصال المختلفة مع الدول المانحة كافة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه وكالة الغوث الدولية وتمكين الوكالة من القيام بمهامها كاملة.

11- تقديم الشكر للمفوض العام للأونروا ولكافة العاملين في الوكالة في مناطق عملياتها الخمس لما يبذلونه من جهود مخلصة في مواجهة التحديات في سبيل تقديم خدماتهم لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

سابعًا : التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

بحث المؤتمر موضوع "التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" من جوانبه

المختلفة، وتابع بقلق التأثير الكارثي **للاحتلال الإسرائيلي على** الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتدهورة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة "قطاع غزة"، كما ناقش الجهود العربية في مجال دعم الفلسطينيين على الصعيد الرسمي والشعبي، نتيجة للاحتياجات المتزايدة الناجمة عن استمرار تدهور الاقتصاد والوضع المعيشي للفلسطينيين، وأوصى بما يلي:

1- التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني، ومطالبته بتنفيذ التزاماته وفق قرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ومساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وتمكينه من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية، وزيادة العون المقدم للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كي يتمكن هذا العون من تحقيق أهدافه بتأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز قدراته الذاتية، وفك ارتهانه بالاقتصاد الإسرائيلي وبناء علاقات تعاون مع الاقتصادين الإقليمي والدولي.

2- دعوة الأمانة العامة إلى استمرار التنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات والمجالس العربية المتخصصة الحكومية وغير الحكومية لتركيز الجهود على معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء الممارسات والإجراءات القمعية، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والطفولة والإغاثة.

3- التأكيد على مواصلة الالتزام العربي بتنفيذ قرارات مؤتمرات القمم العربية والمجالس الوزارية الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وضمان استمرار هذا الدعم وانتظام تدفقه، وتنفيذ قرار توفير شبكة أمان مالية للسلطة الوطنية بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً في ظل الأزمة المالية الحالية التي تعانيها السلطة الوطنية الفلسطينية، **خاصة بعد القرار الأمريكي تعليق مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية البالغة 300 مليون دولار**، وذلك تنفيذاً لقرار قمة بغداد رقم 551 بتاريخ 2012/3/29، وما أقرته اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في دورات متعددة، وتوجيه الشكر للدول العربية التي تقوم بتسديد التزاماتها وفقاً لهذه القرارات .

4- التأكيد على ضرورة ممارسة ضغط دولي على إسرائيل لضمان حرية حركة الأفراد والبضائع في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وبينها وبين محيطها العربي.

5- دعوة دولة فلسطين إلى مواصلة إصدار التقارير التي توضح أثر السياسات

والممارسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ومؤشرات أدائه وموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهذه التقارير.

6- تثمين الدور الذي تقوم به الصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومنظمات العمل العربي المشترك، والمنظمات الشعبية في دعم الشعب الفلسطيني ودعوتها إلى تكثيف جهودها وبرامجها لتقديم العون المالي والفني لتعزيز القدرات الاقتصادية والمؤسساتية للشعب الفلسطيني.

7- توجيه الشكر للدول العربية التي توفي بالتزاماتها في صندوقي الأقصى والانتفاضة، والدعم الإضافي ودعم الموازنة، وحث باقي الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة.

8- توجيه الشكر والتقدير للشعوب العربية التي يشكل دعمها وتضامنها وتكافلها عونا بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني ويسهم في توفير الاحتياجات الأساسية لكثير من الأسر الفلسطينية ويمكنها من الصمود في وجه العدوان التدميري والحصار الإسرائيلي، ودعوة المؤسسات الشعبية العربية والجمعيات الخيرية والأفراد إلى الاستمرار في مواصلة وتكثيف هذا الدعم وتعظيم مردوده من خلال انتظام تدفق وتنسيق قنواته وتخطيط أوجه استخدامه.

9- التوجه بالشكر إلى الدول العربية التي أصدرت تعليماتها إلى منافذها الجمركية وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ، وأعفتها من الرسوم والجمارك والضرائب ذات الأثر المماثل تنفيذًا للقرارات العربية الصادرة بهذا الشأن وحث الدول العربية الأخرى على الإسراع بالقيام بذلك.

10- دعوة المجتمع الدولي ومنظماته المتخصصة تقديم مساعدات عاجلة لتحسين ومعالجة المياه التي أصبحت غير قابلة للاستعمال الآدمي بسبب الانتهاكات الإسرائيلية لهذه الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، إذ أن 97% من مياه الخزان الجوفي الساحلي غير صالحة للاستخدام الآدمي بسبب تداخل مياه البحر وتسرب مياه الصرف الصحي .

11- التأكيد على العمل لإنهاء الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، نتيجة للحصار الإسرائيلي الجائر عليه، ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بممارسة الضغط على إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) لرفع حصارها عن القطاع وفتح المعابر التي تسيطر عليها بشكل فوري ودائم .

ثامناً: ما يستجد من أعمال:

1- أدان المؤتمر قرار الرئيس الأمريكي بتاريخ 2017/12/6 بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها وما يمثله ذلك من تهديد خطير لحل الدولتين، ويتعارض مع كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .

2- أدان المؤتمر قرار وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 2017/11/19 إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في الوقت الذي تدعم فيه الإدارة الأمريكية إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

3- أدان المؤتمر قرار الإدارة الأمريكية بتجميد مساهماتها في موازنة الاونروا للضغط على دولة فلسطين، ومطالبتها بالعدول عن هذا القرار، ودعوة كافة الدول المانحة للالتزام بدعم الاونروا للاستمرار في تقديم خدماتها، ورفض أي توجه لإنهاء عمل الاونروا أو دمجها بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR).

4- رحب المؤتمر بقرار الجمعية العامة بشأن وضع القدس رقم A/RES/ES-10/19 الذي صدر في 2017/12/21 والذي أكد على أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الجغرافية ليس لها أي أثر قانوني وانها لاغية وباطلة ودعا جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، ووجه التحية للدول التي أيدت هذا القرار .

5- تثمين ما قام به الأزهر الشريف بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين وتحت رعاية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لعقد مؤتمر نصرة القدس في القاهرة يومي 17 و 18 يناير 2018، حيث شارك فيه أكثر من 86 دولة وعدد كبير من المحللين والمفكرين الدوليين، واعتبر المؤتمر عام 2018 هو عام القدس الشريف، مؤكداً على عروبة القدس ورفضه كافة القرارات الأمريكية الأخيرة التي من شأنها تغيير وضع القدس، وحث البيان الختامي جميع الدول على الحفاظ على القدس داعياً إلى تكوين لجنة من المشاركين لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر وطرحها في كافة المحافل الدولية .

6- الترحيب بقرارات مؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد باسطنبول بتاريخ 2017/12/13 في أعقاب قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، والتي أكدت على رفض وإدانة هذا

القرار، وضرورة التراجع عنه التزاماً بقرارات الشرعية الدولية والتي أكدت على أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية إضافة إلى دعوتها تعزيز مساهمات الدول الإسلامية لدعم الاونروا .

7- تثمين قرار المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) عقد كافة أنشطة المنظمة خلال عام 2018 تحت شعار (القدس عربية).

8- رحب المؤتمر بالبيان الصادر عن المفوض العام للاونروا السيد بيير كرينبول بتاريخ 2018/1/17 بشأن تقليص الولايات المتحدة الأمريكية لمساهماتها في موازنة الاونروا والذي أكد فيه استمرار عمل الاونروا دون انقطاع بالرغم من القرار الأمريكي، وكذلك بالحملة العالمية التي أطلقها المفوض العام للوكالة خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في قطاع غزة بتاريخ 2018/1/22 لجمع التبرعات تحت عنوان "الكرامة لا تقدر بثمن"، ودعا المؤتمر كافة الدول المانحة لسرعة الاستجابة لتلك الحملة، كما رحب المؤتمر بما صدر عن اجتماع اللجنة الاستشارية للاونروا بتاريخ 2018/1/21 .

9- حث المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة على نشر قاعدة البيانات للشركات التي تعمل في المستوطنات التي أعدها مجلس حقوق الإنسان والتي كانت من المقرر أن تنشر في ديسمبر 2017 .

10- تثمين الجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة الفلسطينية ودعوة كافة الفصائل الفلسطينية إلى الالتزام باتفاق المصالحة الأخير الذي ابرم بالقاهرة بتاريخ 2017/10/12 .

11- أدان المؤتمر طرد نواب القائمة العربية المشتركة في الكنيست الإسرائيلي قبل لحظات من بدء نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس لخطابه بعد احتجاجهم ورفعهم لصور مدينة القدس كتب عليها القدس عاصمة فلسطين، حيث قام حرس الكنيست الإسرائيليون بإخراجهم بالقوة من القاعة ومزقوا الصور قبل طردهم، وهو ما يدحض الديمقراطية الإسرائيلية المزعومة.

تاسعاً: توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين:

اطلع المؤتمر على تقرير وتوصيات مجلس الشؤون التربوية في دورته (77) والذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، في 2017/11/23 والذي تضمن أيضاً تقرير لجنة البرامج التعليمية الموجهة إلى الطلبة العرب في

الأراضي العربية المحتلة الدورة (96) التي عقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في الفترة 22–2017/10/26، ووافق على ما ورد فيهما من توصيات.

عاشراً: موعد انعقاد الدورة القادمة للمؤتمر:

تقرر عقد الدورة القادمة (100) في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة في النصف الأول من شهر يوليو 2018.